

Distr.: General
28 June 2002
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بالإشارة إلى مذكرة التفاهم بشأن وقف الأعمال الحربية وحل المسائل العسكرية المعلقة في إطار بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) ، والموقع في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ من جانب القوات المسلحة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وفي ٢٣ نيسان/أبريل، قدم مستشاري للمهمات الخاصة في أفريقيا، وكيل الأمين العام إبراهيم أ. غمبري، إحاطة إلى مجلس الأمن عن هذا الموضوع.

وكما تعلمون، فإن مذكرة التفاهم تنص، بين جملة أمور أخرى، على إيواء جنود يونيتا وتسريحهم وإعادة إدماجهم. والمتوخى أن تشارك الأمم المتحدة بصفة مراقب في الهيئات التنفيذية التي أنشأتها المذكرة، وهذه تحديدا اللجنة العسكرية المشتركة والأفرقة التقنية.

وفي رسالة موجهة إليَّ، مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، طلب رئيس أنغولا، خوزي إدواردو دوس سانتوس، من الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة في تنظيم وإدارة أماكن الإيواء وفي إعادة إدماج جنود يونيتا.

وبهدف إعداد التوصيات الملائمة للمجلس عن مهام الأمم المتحدة في دعم تنفيذ مذكرة التفاهم، طلبتُ إلى السيد غمبري أن يرأس فريق تقييم متكامل إلى أنغولا. وسيقدم الفريق نتائجه إليَّ في القريب العاجل، وستشكل هذه النتائج الأساس لتوصياتي إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بمهام الأمم المتحدة وولايتها أثناء وجودها في أنغولا، والتي أعتزم تقديمها قبل انتهاء الولاية الحالية لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

وفي انتظار ذلك، ونظرا لما تحقق فعلا من تقدم كبير في عملية الإيواء، فإنني أناشد مجلس الأمن التعجيل بموافقته على نشر ضباط اتصال عسكريين لا يتجاوز عددهم عشرة في أنغولا من أجل دعم تنفيذ مذكرة التفاهم. وفي الوقت الراهن، سيكون هؤلاء الضباط

متمركزين في لواندا، في انتظار تهيئة الظروف اللازمة على مستوى الإمداد وغيره بهدف التنقل خارج العاصمة. ولن يُخل هذا النشر بالولاية التي قد يبت المجلس بشأنها، عقب تقديم تقريري.

ومن أجل الإسراع بعملية النشر المقترحة، بادرت بالاتصال بعدة دول أعضاء وطلبت إليها أن تجهز، أفرادا عسكريين مؤهلين يستطيعون السفر عند الطوارئ في غضون وقت قصير فور موافقة المجلس. ومن المتوقع أن تدعو الحاجة إلى هؤلاء المراقبين العسكريين لفترة أولية تستغرق ثلاثة أشهر.

وثمة الآن فرصة حقيقية لاستتباب السلام والاستقرار اللذين طالما تطلع شعب أنغولا إليهما. لذلك، من المهم أن تقدم الأمم المتحدة الدعم والمساعدة إلى هذه العملية ومن هذا المنطلق قُدم الطلب المذكور أعلاه.

وأرجوكم اطلاع مجلس الأمن على هذا الطلب بهدف التعجيل باتخاذ قرار بشأنه

(توقيع) كوفي ع. عنان